

CDIP/30/INF/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 6 مارس 2023

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثلاثون

جنيف، من 24 إلى 28 أبريل 2023

موجز تنفيذي لدراسة النطاق بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في الصناعات الإبداعية في العصر الرقمي في شيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي

من إعداد الأستاذ إجناسيو جاروت فرنانديز-دييز، جامعة مدريد المستقلة

1. الوثيقة على الموجز التنفيذي لدراسة النطاق بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في الصناعات الإبداعية في العصر الرقمي في شيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي.

2. وأعدت هذه الوثيقة في سياق مشروع أجندة التنمية بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في الصناعات الإبداعية في العصر الرقمي. وأعدتها الأستاذ إجناسيو جاروت فرنانديز-دييز، جامعة مدريد المستقلة.

3. إنَّ اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

موجز تنفيذي لدراسة النطاق بشأن استخدام الملكية الفكرية ضمن الصناعات الإبداعية في العصر الرقمي في شيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي

أولاً. أهداف الدراسة ولمحة عامة عنها

أعدت هذه الدراسة¹ لتشمل مسائل يجب معالجتها من أجل تعزيز استخدام حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي في شيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي.

وترمي الدراسة إلى صياغة توصيات استراتيجية من أجل مساعدة البلدان الأربعة على تحقيق أهدافها الوطنية. وتفحص نقاط مختلفة في التشريعات الوطنية بتعين التصدي لها في خمس قطاعات مختارة (هي القطاع السمعي والبصري وتطبيقات الهواتف المحمولة/الألعاب الإلكترونية والموسيقى والنشر والأزياء).

وعوضاً عن اعتماد نهج أكاديمي، تعطي الدراسة الأولوية للحلول والتوصيات العملية. وبالتالي، يمثل الواقع القانوني والاقتصادي للبلد والشواغل المتصورة بشأن نظام حقوق الملكية الفكرية الوطني، أهم عوامل التحليل.

ومع مراعاة هذه المواضيع العملية، ركزت هذه الدراسة على مسائل تتعلق بحقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة أو الحقوق المجاورة، حيث أن هذه الأخيرة هي الأكثر تأثراً عندما تُسوّق الصناعات الإبداعية والثقافية منتجاتها وخدماتها في المحيط الرقمي.

وبالنظر للأهداف المنشودة والمنهجية المتبعة، لا ينبغي اعتبار التوصيات الواردة في هذه الدراسة معيارية. وهي تُمثل توازناً بين نُهج موحدة وحلول فردية ولا يقصد منها سوى تقديم اقتراحات أو مقترحات للهيئات التشريعية الوطنية من أجل اتخاذ تدابير.

وبعد فصل تمهيدي، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول إضافية. ويناقش الفصل الثاني مشهد الاقتصاد والأعمال من أجل الصناعات الإبداعية في المحيط الرقمي في كل واحد من البلدان الأربعة.

ويصف الفصل الثالث مشهد حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني من أجل تحديد ما إذا كان بوسع التشريعات وسيورها العملي التعامل بطريقة صحيحة مع الاستغلال الرقمي للأعمال والمواضيع الأخرى. وعلاوة على ذلك، يشمل الفصل الرابع توصيات لتعزيز استخدام حقوق الملكية الفكرية في المحيط الرقمي في القطاعات الخمسة المحددة.

ثانياً. وضع السوق من أجل الصناعات الإبداعية في المحيط الرقمي في الشيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي

يتفاوت كثيراً الوضع الراهن للصناعات الإبداعية في البلدان الأربعة، وفقاً لخصائصها الوطنية. كما توجد اختلافات متعددة في درجة تطور كل قطاع بداخل البلدان.

غير أنه، لا يجب المبالغة في هذه الاختلافات. حيث يتشابه أداء السوق على أرض الواقع إلى حد كبير في بيئات الأعمال الرقمية المنفتحة كثيراً على الأسواق الدولية، من قبيل القطاع السمعي والبصري وتطبيقات الهواتف المحمولة/الألعاب الإلكترونية، بدرجة أقل، قطاعي النشر والأزياء.

وبالنسبة لبنية السوق في البلدان الأربعة، فمعظم الشركات العاملة في الصناعات الإبداعية هي مملوكة وتدار محلياً. وتمر فعلاً العديد من الشركات المحلية بعملية تفرقة في طريقة تشغيلها (التمييز بين السلع المادية والمنتجات والخدمات الرقمية)، فيما انتقلت شركات أخرى إلى السوق الرقمي مباشرة.

وبالنسبة لتطور السوق، تزايد حصة مشاركة الصناعات الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي وقوة العمل باستمرار، إذ تمثل جزءاً مهماً من السوق الرقمي في البلدان الأربعة. ويُساهم قطاع تطبيقات الهواتف المحمولة/الألعاب الإلكترونية كثيراً في ارتفاع عدد المبيعات في البلدان الأربعة.

وتملك الصناعة السمعية والبصرية سوقاً رقمية قوية، تسيطر عليها كبريات المنصات الدولية، مع بعض الاستثناءات في بلدان مثل إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة.

¹ تتاح هذه الدراسة بالكامل على الرابط: https://dacatalogue.wipo.int/projects/DA_1_4_10_12_19_24_27_01

ويكاد قطاع الموسيقى أن يُنهي تحوله إلى نموذج تسويق الموسيقى كخدمة رقمية. وفي البلدان الأربعة، تسجل مبيعات الموسيقى الرقمية زيادة سنوية كبيرة.

ويتميز قطاع النشر بالتنوع، ويتسم تحوله إلى السوق الرقمية بعدم التجانس. وبينما يكاد أن يصبح استغلال المنشورات العلمية، في البلدان الأربعة، استغلالاً رقمياً صرفاً، وبدرجة أقل، في مجال المنشورات الصحفية، فإن العملية هي أبطأ في مجالات أخرى، من قبيل الكتب الإلكترونية.

وفي صناعة الأزياء، يُيسر انتشار منصات التجارة الإلكترونية بيع السلع المقلدة. غير أن ظهور الأزياء الافتراضية في الكون الفوقي والصور الرمزية في صناعة الألعاب الإلكترونية، من بين أسواق جديدة أخرى، يتيح فرصاً جديدة للصناعة.

وأثرت جائحة كوفيد-19 سلباً على بعض القطاعات مثل قطاع الأزياء، غير أنها كانت حافزاً أيضاً للصناعات الرقمية الأصلية من قبيل تطبيقات الهواتف المحمولة/الألعاب الإلكترونية وسرعت التحول إلى خدمات الموسيقى الرقمية في سوقي الإنتاج السمعي والبصري والموسيقى. وعلى أية حال، تم التغلب اليوم على آثار الجائحة.

وتنفذ جميع البلدان الأربعة سياسات وطنية فاعلة من أجل دعم الصناعات الإبداعية وأدخلت إصلاحات تشريعية حديثاً لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

ثالثاً. وضع حقوق الملكية الفكرية والتحديات أمام الصناعات الإبداعية في المحيط الرقمي في شيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي

يختلف الإطار التشريعي والتقاليد القانونية كثيراً في البلدان الأربعة موضوع هذه الدراسة، لكن هذه التباينات هي أقل أهمية بكثير في مجال قانون حق المؤلف.

واستفاد هذا الجزء من القانون من دخول مختلف المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف حيز النفاذ، مع إشارة بعضها لبعض. مما أدى إلى إرساء نظام دولي فعلي لحق المؤلف يتسم بالتجانس، إلى حد ما. ويكفل هذا الأخير مبدئي الإقليمية والمعاملة الوطنية، وهو نظام حماية لا يقتضي إجراءات إدارية، ويفرض مستوى أدنى من الحماية فيما يتعلق بالمدة والحقوق الاقتصادية والاستثناءات والتقييدات، من بين أشياء أخرى. وتنظم جميع البلدان الأربعة الحقوق المعنوية، وتستند تشريعات ثلاثة منها على النهج الإنساني لنظام القانون القاري، مع اتسام التشريعات في إندونيسيا بطابع مختلط أكثر.

وبالنسبة لدور حقوق الملكية الفكرية في مختلف البلدان، توضح الدراسة أن حق المؤلف والحقوق المجاورة تمثل جزءاً مهماً من العمليات اليومية التي تضطلع بها الصناعات الإبداعية في الأسواق الرقمية. وفي الواقع، تقتضي معظم المصادر لجني عائدات نقدية من المصنفات الرقمية وغيرها من الموضوعات - انطلاقاً من البث التدفقي التقليدي والتنزيل ووصولاً إلى أسواق أحدث مثل التسويق في الشبكات الاجتماعية - إدارة لحقوق الملكية الفكرية المعقدة.

وحددت الدراسة أربع مجالات للحماية القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تعتبر حاسمة من أجل توفير حماية ملائمة للحقوق في المحيط الرقمي. وتشمل هذه المجالات نطاق الأعمال المحمية بحقوق المؤلف وتكييفه مع أنواع جديدة من التعبير الإبداعي في صيغة رقمية، والحقوق الاقتصادية المحمية بحق المؤلف، والقواعد بشأن الملكية ونقل حق المؤلف والحقوق المجاورة. وتتطرق الدراسة لكل مجال على حدة، مع أخذ التشريعات الوطنية في الشيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي في عين الاعتبار.

وبوجه عام، خلصت الدراسة إلى أن التشريعات في مختلف البلدان هي مستعدة جيداً لحماية الأعمال في صيغة رقمية. كما أن البلدان الأربعة قامت بتعديل تعريفاتها للحقوق الاقتصادية لتشمل التطورات التكنولوجية وأدرجت قواعد لمنح الملكية الأصلية لحق المؤلف ونقل الحقوق الاقتصادية. لكن الهيئات التشريعية الوطنية لم تقم، في معظمها، بإدخال تعديلات على الاستثناءات والتقييدات على الصعيد الوطني لتوائم الاستخدامات الرقمية الجديدة للأعمال والموضوعات المحمية.

وتناولت الدراسة، بطريقة منفصلة وبحسب كل بلد، ثلاث مجالات إضافية تتعلق بالتشغيل العملي لحقوق الملكية الفكرية، هي النظام الوطني للإدارة الجماعية للحقوق وإنفاذ الحقوق في المحيط الرقمي وتنظيم المسؤولية القانونية لموردي خدمات الوسيط على الإنترنت في حالات انتهاك حقوق المؤلف.

ويملك الهيكل الوطني والتشغيل العملي لمنظمات الإدارة الجماعية (CMOs) مجالاً لإحراز تقدم في مختلف البلدان، وتبذل جهود ملموسة فعلاً على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بمسألة الإنفاذ في المحيط الرقمي، يختلف الوضع كثيراً بين البلدان الأربعة، وباختصار تكشف الدراسة عن وجود اختلافات. وخلصت أيضاً إلى أنه، رغم الجهود المتعددة التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون في البلدان الأربعة، لا تزال مستويات التعدي على حقوق المؤلف عالية، لا سيما على الإنترنت. وهناك أيضاً مجال لتحقيق تقدم فيما يتعلق بصيانة تدابير الحماية التكنولوجية ومعلومات إدارة الحقوق، حيث أن قواعد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف معاهدة الأداء والتسجيل الصوتي بشأن هذه المسائل، لم تدرج، في معظمها، بطريقة صحيحة في القوانين الوطنية.

وبالنسبة لقواعد المسؤولية الثانوية لوسطاء الإنترنت، تختلف التشريعات الوطنية عن بعضها البعض كثيراً، كما توضح ذلك الدراسة. وخلاصة القول هي أن التدابير التشريعية يمكن أن تساعد على ضمان حماية حق المؤلف.

وبالنسبة لقواعد المسؤولية الثانوية لوسطاء الإنترنت، تختلف التشريعات الوطنية عن بعضها البعض كثيراً، كما توضح ذلك الدراسة. وخلاصة القول هي أن التدابير التشريعية يمكن أن تساعد على ضمان حماية حق المؤلف.

رابعاً. توصيات لتعزيز استخدام حقوق الملكية الفكرية في المحيط الرقمي في شيلي وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي

تُقسم الدراسة التوصيات التنظيمية للبلدان المختارة إلى أربع مجالات رئيسية، أي، تكييف القوانين الوطنية لحق المؤلف لتتماشى مع المحيط الرقمي، وخلق نظام صحي للإدارة الجماعية للحقوق وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المحيط الرقمي وتنظيم دور مزودي الخدمات الوسيطة على الإنترنت فيما يتعلق بانتهاك حق المؤلف. كما تشمل بعض التوصيات بشأن التدابير التثقيفية والسياسات الملائمة التي يمكن اعتمادها.

1. توصيات بشأن تكييف تشريعات حق المؤلف الوطنية لتتماشى مع المحيط الرقمي

تبرز الدراسة أن البلدان الأربعة تملك قاعدة قانونية صلبة لحماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي. وبالتالي، لن تكون هناك حاجة لإجراء تغيير جذري. ومع ذلك، تُوصى الهيئات التشريعية الوطنية بالنظر، في حالات محددة، في إدخال تعديلات طفيفة على قوانينها الوطنية لحق المؤلف من أجل تعزيز اليقين القانوني.

وتشمل التدابير المُوصى بها من أجل تكييف التشريعات الوطنية لحق المؤلف تعريف موضوع حق المؤلف والحقوق الاقتصادية وتكييف الاستثناءات والتقييدات لتتماشى مع الاستخدام الرقمي للأعمال، والقواعد التي تنظم ملكية حقوق المؤلف. وفي جميع الأحوال، أعدت التوصيات الواردة في الدراسة خصيصاً من أجل كل بلد.

وبالمقابل، عندما يتعلق الأمر بالقواعد السارية بشأن نقل و/أو ترخيص حق المؤلف والحقوق المجاورة، لا تقدم الدراسة أية توصيات محددة، بسبب عدم وجود توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن المسألة. وبدلاً من ذلك، تحيل فقط إلى مجموعة من المبادئ العامة أو إلى قواعد تأسيسية إلزامية، قد يكون من المجد إدراجها في القانون الوطني، إذا ما كان المشرع يرغب في إرساء مجموعة أشمل من الأحكام للتعامل مع عقود حق المؤلف والحقوق المجاورة.

ثم تنتقل الدراسة لتتطرق إلى تساؤلات جديدة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية في المحيط الرقمي قد تنشئ حالات غموض. ويشمل ذلك الوضع القانوني للأعمال المستحدثة بفضل آلات الذكاء الاصطناعي والرموز غير القابلة للاستبدال التي تستند إلى أعمال محمية بحق المؤلف أو غيرها من الموضوعات والمحتوى الذي يولده المستخدم.

وفي هذه الحالات، تشير الدراسة إلى أنه يمكن للقضاة الوطنيين إيجاد حل موثوق فيه عادة من خلال تطبيق القواعد الوطنية والدولية الموجودة. مما يجعل من السابق لأوانه اتخاذ تدابير تشريعية على المستوى الوطني من أجل التصدي لهذه الحقائق الجديدة بالتحديد.

2. توصيات بشأن النظام الإيكولوجي للإدارة الجماعية للحقوق

يعد بناء نظام فعال للإدارة الجماعية للحقوق عاملاً حيوياً من أجل التشغيل العملي للصناعات الإبداعية في السوق الرقمي. ويسمح هذا النظام بمعالجة القضايا المعقدة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بين أصحاب الحقوق والمستخدمين بطريقة أنجع وتكاليف أخف.

وتشير الدراسة إلى أن النظام القانوني الخاص بالإدارة الجماعية في البلدان المختارة يتسم بالتنوع، وبالتالي ليس من المناسب تقديم توصيات موحدة لجميعها. وعوضاً عن ذلك، تضم الدراسة مجموعة واسعة من الممارسات الحميدة المعتمدة دولياً والقواعد التأسيسية التي، إذا ما اعتمدت، من شأنها تحسين كفاءة البيئات الإيكولوجية المحلية للإدارة الجماعية.

وتشمل التوصيات مقترح قانون بشأن الهيكل الوطني الأمثل لهيئات الإدارة الجماعية وكيف ينبغي أن تتعامل القواعد الوطنية مع الترخيص لمنظمات الإدارة الجماعية بالعمل في البلد.

وتوصي الدراسة أيضا بإدراج قواعد ملائمة بشأن العضوية في منظمات الإدارة الجماعية الوطنية وشفافيتها، وبعض الاقتراحات المعيارية لمعالجة قضايا الترخيص المعقدة في الأسواق الرقمية (بما في ذلك إرساء نظام الإدارة الجماعية الإلزامية وآليات الترخيص الجماعية الموسعة في حالات محددة).

وأخيراً، تشدد الدراسة على أهمية خلق قواعد بيانات وصيانتها للتصدي لعملية الترخيص المعقدة في الأسواق الرقمية. وتكفل قواعد البيانات هذه الدقة والشفافية وتمثل أداة محورية من أجل تخليص الحقوق بأحسن التكاليف وفي آجال معقولة.

3. توصيات بشأن تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المحيط الرقمي

تفيد الدراسة بأن هناك حاجة لتعديلات طفيفة فقط على المستوى التشريعي فيما يتعلق بسبل الإنصاف المدنية والعقوبات الإدارية والجنائية والمحافظة على تدابير الحماية التكنولوجية والمعلومات عن إدارة الحقوق. كما تصف طبيعة التعديلات الملائمة لكل بلد.

وتوصي البلدان الأربعة بتصميم آلية إدارية لمراقبة انتهاكات حقوق المؤلف على الإنترنت والمعاقبة عليها، حيث إنها إجراء فعال من أجل ضمان إنفاذ الحقوق بطريقة ملائمة في المحيط الرقمي.

وتشدد الدراسة بالخصوص على ضرورة توخي الحذر عند صياغة هذه الآلية في القانون لضمان الاحترام الواجب للحقوق الأساسية المتعلقة بحرية التعبير والإعلام. وتفيد أيضاً بأن أي إجراء إداري يتم تنفيذه يجب أن يوازن بين مبادئ السرعة والحماية الفعالة لأصحاب الحق ومبادئ التناسب وحق المتعدي على حقوق المؤلف على الإنترنت في الدفاع والذي، في جميع الحالات، يجب أن يمنح فرصة إسماع صوته.

4. توصيات لتنظيم دور مزودي خدمات الوسيط على الإنترنت في التعدي على حقوق المؤلف

تؤكد الدراسة أن جزءاً مهماً من حماية أصحاب الحقوق ضد التعديات على الإنترنت يرمي إلى تنظيم دور مزودي خدمات الوسيط على الإنترنت (OISPs).

وفي هذا الصدد بالنسبة للشيلي، يوصى بتعديل الأحكام السارية لتتماشى مع الظروف التكنولوجية الجديدة. وتنصح إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأوروغواي بتحديث قوانينها المتعلقة بحقوق المؤلف من أجل تنظيم المسؤولية القانونية لمزودي خدمات الوسيط على الإنترنت في حالة التعدي على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وفقاً لبعض القواعد المنتظر تطبيقها أو النماذج السارية فعلاً على المستوى الدولي.

كما يُوصى بأن تعتمد الهيئات التشريعية الوطنية نهجاً "عمودياً"، لاسيما لدى صياغة تشريعات لتحديد دور مزودي خدمات الوسيط على الإنترنت في قضايا التعدي على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وللقيام بذلك، توصي الدراسة بالفرقة بين مزودي خدمات الوسيط على الإنترنت التقليديين، الذين لا ينفذون إلا أفعال وساطة صرفة على الإنترنت، وبين مزودي الخدمات الشبكية لتقاسم المحتوى على الإنترنت (OCSSPs).

وبالنسبة لمزود خدمات الوسيط على الإنترنت التقليدي، يوصى بوضع نظام موحد من التقييدات بشأن المسؤولية القانونية أو الحصانات الملائمة. وتصف الدراسة بعض المبادئ الأساسية لهذا النوع من الأنظمة الذي قد يكون من الملائم إدخاله، وتفيد بأنه، في بعض السيناريوهات، قد يكون وجود آلية نشطة تستند إلى أحكام زجرية كافية لحماية أصحاب الحق بطريقة مناسبة ضد التعديات على الإنترنت.

وبالنسبة لمزودي الخدمات الشبكية لتقاسم المحتوى على الإنترنت، تقول الدراسة إنه من الأفضل على ما يبدو أن يتحمل مورد الخدمة، من حيث المبدأ، مسؤولية التعديات التي ارتكبتها مستخدمو خدماته، التي يمكن تجنبها لاحقاً في حالة استيفاء بعض الشروط. وتعرض الدراسة بالتفصيل بعض التوصيات المحددة بشأن كيفية إدخال نظام من هذا القبيل في القانون الوطني، مشددة على أنه، في جميع الحالات، يجب أن تمنح الهيئات التشريعية الوطنية الضمانات المناسبة لتفادي التقييدات التي لا مبرر لها على حرية تعبير المستخدمين أو ممارسة استثناءات وتقييدات وطنية على حق المؤلف والحقوق المجاورة.

5. توصيات بشأن التدابير التثقيفية والسياسات الملائمة لتعزيز استخدام حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي

توصي البلدان الأربعة بتطبيق مجموعة واسعة من التدابير التثقيفية المعدة خصيصاً من أجل المستخدمين وسلطات الإنفاذ وأصحاب الحقوق وهيئات إدارة الحقوق.

وينبغي استخدام هذه التدابير لإذكاء وعي عامة الناس بشأن أهمية احترام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في العصر الرقمي. ويجب تصميمها أيضا من أجل تعميم المعارف الصحيحة بين صفوف أصحاب الحقوق بشأن طبيعة الحقوق التي تنطبق على محتوياتهم وكيفية تسويق أعمالهم والموضوعات المحمية الأخرى بطريقة فعالة لتفادي انتهاكات الأطراف الأخرى.

وتوصي هذه الدراسة بالتحديد بأن يستثمر أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام بشكل كبير في تزويد الشركات التي تستغل المنتجات و/أو الخدمات الإبداعية في المحيط الرقمي بالمعارف القانونية الصحيحة.

وتوصي أيضا بأنه ينبغي مواصلة الجهود لتثقيف القضاة، الذين يتعاملون مع المنازعات الخاصة بالملكية الفكرية، بطريقة صحيحة بما في ذلك إنشاء هيئات قضائية مختصة في حل المنازعات بشأن الملكية الفكرية.

وفيما يتعلق بوضع السياسات، تتمثل التوصية الرئيسة للبدان الأربعة في وضع سياسات وطنية محددة لتعزيز حقوق الملكية في الأسواق الرقمية. وي طرح الاقتصاد الرقمي تحديات تقتضي تصميم سياسة معدة خصيصا لاستغلال الأعمال والموضوعات الأخرى في اقتصاد من هذا القبيل.

ومن المنظور المؤسسي، توصي الدراسة بإنشاء مكتب مستقل لحقوق المؤلف باعتباره وكالة حكومية، منفصل عن مكتب الملكية الصناعية. وينطوي التشغيل العملي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على ما يكفي من التفاصيل الدقيقة والاختلافات بالمقارنة مع حقوق الملكية الفكرية الأخرى، لتبرير هذا الفصل. ويوصى أيضا بإنشاء قوة عاملة وطنية تتولى خصيصاً الانتهاكات على نطاق واسع لحقوق المؤلف على الإنترنت.

[نهاية المرفق والوثيقة]